إصلاح المالية العامة وأولويات الاقتصاد الانتقالي: المراجحة الصعبة

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

> إن متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولذلك فإن إصلاح برنامج الرعاية الاجتماعية بما فيها شبكة الحماية الاجتماعية وتحريره من منظومة الفساد والمحسوبية

ليس صحيحا أن تتم عملية إصلاح المالية العامة للدولة بإتباع نفس المقاربات السابقة التي تمت في العقود الماضية. وتلك كانت مقاربات انتقائية اتكأت على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية جزئية مفصولة ومعزولة عن رؤية شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي والمؤسسي، وتلك لم تؤدي إلا إلى مزيد من البؤس والحرمان والفقر والبطالة وهو ما أجج مزيداً من التوترات السياسية والاجتماعية الناشئة عن الآثار السلبية للسياسات الانتقائية في عملية الإصلاح الاقتصادي وجعل الناس يخرجون بثورة تغيير سلمية تطالب بتصحيح بوصلة الإصلاحات وعملية البناء، فلا يمكن النظر إلى سياسات إصلاح اقتصادي انتقائية بمعزل عن عملية بناء شاملة للدولة.

نحن اليوم بحاجة إلى أن نستفيد من دروس وعبر الماضي، إصلاح المالية العامة للدولة لا يتم بمجرد العودة إلى مسلسل رفع أسعار السلع الأساسية (المشتقات النفطية) فتلك عودة للنهج القديم والمقاربات السابقة الفاشلة التي انتهت إلى كوارث اجتماعية واقتصادية.

ندرك أن حكومة الوفاق الوطني قد ورثت تركة ثقيلة واختلالات اقتصادية واجتماعية عميقة ومزمنة، وندرك أن حالة المالية العامة ليست مطمئنة فعجز الموازنة يتصاعد والمتوقع أن يصل إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي لأن الإنفاق العام يتزايد والإيرادات العامة تتناقص. وخاصة إيرادات النفط بسبب تخريب المخربين والفوضويين لأنبوب النفط، وقطع الكهرباء والطرقات من أولئك الذين يقاومون ثورة التغيير وبناء اليمن الجديد، ومن أولئك الذين يريدون أن يكونوا ثواراً بعد الثورة .

وندرك أيضاً أن دعم المشتقات النفطية يشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي (تقدر بنحو 8٪ من الناتج) وأن هذا الدعم يستفيد منه الغني قبل الفقير وأن هناك تهريباً للمواد البترولية، وكذلك ندرك أن الأجور والمرتبات في موازنة الدولة قد وصلت إلى نسبة تجاوز المعايير الدولية (نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي) فحكومة الوفاق قد تحملت عبء التوظيف الجديد المرحّل من السنوات السابقة، نحو ستين ألف وظيفة كان مخططاً لها أن تتم خلال خمس سنوات، إلا أنها تحملتها في سنة واحدة، كل تلك الاختلالات ندركها ونفهمها، ولكننا بالمقابل ندرك ونفهم أن اختلالات الموازنة العامة متعددة وليست محصورة في ما ذكر، فما زال جدول المرتبات يحتوي على آلاف الوهميين والمزدوجين من القطاع المدني والعسكري والأمني وما زالت هناك بنود في الانفاق الجاري غير مبررة ولا ذات جدوى وهي بنود تندرج في إطار الامتيازات العامة لذوي النفوذ، مما يجعلنا أن نطلق عليها بأنها موازنة عامة للامتيازات الاجتماعية والسياسية للنافذين أو أنها موازنة الحتميات، فالنفقات الجارية تنمو بمعدل متزايد (نحو 16٪ لعام 2012) بينما ينخفض معدل نمو الإنفاق التنموي إلى نحو (5.5٪ لعام 2012).

وندرك أن حجم الدين العام المحلي يتصاعد بشكل مقلق وربما تجاوز بشكل تراكمي نحو اثنين ترليون ريال.

وندرك كذلك، أن برنامج الرعاية الاجتماعية في اليمن يعتوره الكثير من الفساد والاختلالات الكبيرة التي تحتاج إلى إصلاح وتصحيح. فبرامج الرعاية الاجتماعية تتضمن أعداداً ممن لا يستحقون وهناك كثيراً من الوهميين في برنامج الرعاية تُعطى لهم مبالغ نقدية تذهب إلى جيوب النافذين والوجهاء الذين أعطو لأنفسهم حق الوصاية على الفقراء في المدن والأرياف وتقرير حالات الضمان والرعاية.

كما ندرك أن الاختلالات في مؤسسات القطاع العام ما زالت قائمة منذ عقود.. ومع ذلك فإن موارد واستخدامات القطاع العام تفوق حجم استخدامات الموازنة العامة للدولة، ففي ظل الفساد المزمن، قدّر اجمالي استخدامات القطاع العام بنحو (4.7) تريليون ريال مقابل (2.8) تريليون ريال استخدامات الموازنة العامة لم يكن ما ذكرت إلا أمثلة وليس حصر اختلالات المالية العامة للدولة .

لذلك فإن إصلاح المالية العامة ليست عملية انتقائية ومن الصعب أن تكون كذلك، في هذه المرحلة الجديدة التي تمضي فيها اليمن الآن. ليس صحيحاً ولا مقبولاً اليوم أن يتم إصلاح المالية العامة من خلال التركيز فقط على رفع أسعار المشتقات النفطية، ما هو مقبولاً وصحيحاً اليوم هو إدراك أننا بحاجة إلى رؤية شاملة لإصلاح المالية العامة، تأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الآتية:

1) إن الاقتصاد اليمني هو اقتصاد انتقالي ويمر بمرحلة انتقالية ويعمل في ظل ظروف غير طبيعية تحكمها آلية تسوية سياسية لها أجندتها وأولوياتها، وأن أولويات الاقتصاد الانتقالي لا يمكن فصلها عن متطلبات وأجندة مسار التسوية السياسية.

2) أن الأولويات الاقتصادية للحكومة هو وقف التدهور الاقتصادي الناشئ عن اختلالات اقتصادية مزمنة وسياسات اقتصادية خاطئة لعقود خلت وكذلك إعادة الاعتبار لمبدأ العدالة الاجتماعية، وفي مقدمة ذلك التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة وتأمين الخدمات العامة للدولة.

3) إن متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية هو تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولذلك فإن إصلاح برنامج الرعاية الاجتماعية بما فيها شبكة الحماية الاجتماعية وتحريره من منظومة الفساد والمحسوبية والنافذين يأتي أولاً وقبل اللجوء إلى رفع أسعار المشتقات النفطية كما أن تنقية جدول المرتبات والأجور وترشيد الانفاق العام وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي لها أسبقية على الإجراءات الأخرى والتي تضر بالفقراء قبل الأغنياء.

4) أن يُنظر إلى مشكلة تهريب المواد البترولية أنها مشكلة مرتبطة بفرض وترسيخ هيبة الدولة قبل أن تكون مشكلة مرتبطة بسعر النفط، وأن ترشيد مخصصات الاستهلاك المحلي للجهازين المدني والعسكري من المشتقات النفطية لها أسبقية على رفع أسعار هذه السلع التي ستؤدي إلى اشتعال أسعار السلع والخدمات التي تزيد الفقراء فقراً وحرماناً.

5) إدراك أن توليد مزيد من التوتر الاجتماعي والسياسي له كلفة مالية كبير ستتحملها الخزانة العامة وهي كلفة تقدر بأكثر مما هو متوقع أن تحصل عليه الخزينة من رفع أسعار المشتقات النفطية في هذه المرحلة الانتقالية.

6) أن يُنظر إلى أن المحافظة على ثقة المجتمع بقيادته السياسية والتنفيذية الانتقالية (الرئاسة وحكومة الوفاق) أولى ومقدم على زعزعة هذه الثقة بسبب رفع الدعم في هذه المرحلة غير الطبيعية.

فالحفاظ على ثقة المجتمع بالقيادة الانتقالية إنما يعني الحفاظ على رأس المال الاجتماعي وأن تطّلب ذلك زيادة عجز الموازنة في الوقت الحالي.

فالرضاء والثقة عنصر أساسي في نجاح متطلبات المرحلة الانتقالية، بينما تجاهل الرضاء الشعبي في هذه المرحلة يشكل جذوراً للتوتر السياسي والاجتماعي الذي من شأنه أن يفشل مسار العبور إلى الدولة الجديدة وبناء اليمن الجديد. كما أن السير في اتجاه زعزعة الثقة هو معاكس لما توقعه الناس من تحسن أحوالهم ولو نسبياً في هذه المرحلة.

فلسنا بحاجة اليوم إلى أن نقدم مبررات جديدة للتوتر ولا وقوداً تتغذى منه القوى المناهضة للتغيير واليمن الجديد.

إن التمسك بالتغيير وبناء الدولة يتطلب الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبُعد عن السياسات الانتقائية فتجريب المجرب خطأ مرتين، كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب وفاء المانحين بوعودهم لدعم الاستقرار الاقتصادي وبرامج التنمية.

ومن ذلك دعم الموازنة العامة وبرامجها التي من شأنها أن تسهم في إنجاح أولويات المرحلة الانتقالية. وكلما بذلت حكومة الوفاق جهوداً مضاعفاً لحث أصدقاء اليمن على تنفيذ وصرف التعهدات التي التزموا بها في مجالات الإصلاح والبناء والحاجات الإنسانية ذات الأولوية رسخت ثقتها بالمجتمع، وبقدر إدراكنا لحجم وعمق اختلالات المالية العامة إلا أن إصلاح المالية العامة هي منظومة متكاملة وفي إطار إصلاح شامل يسهم في بناء الدولة اليمنية الحديثة القائم على الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

فتصويب سياسات الدعم ينبغي أن يتكئ على رؤية متكاملة وواضحة للإصلاح المالي ولكافة البدائل، كما لا ينبغي أن يدفع الفقراء ثمن هذا التصويب كما كان الحال في العقود الماضية .

والإصلاح الشامل للمالية العامة ليس مجرد تصويب سياسات الدعم في الوقت الخطأ وبالمنهج الخطأ .

إن إصلاح المالية العامة الذي يضر بالفقراء قبل الأغنياء عملية مؤذية ومدمرة للاستقرار الاجتماعي، كما أنها عملية لا تستحق التعويل والرجوع إليها في هذه المرحلة غير الطبيعية، ولأنها تكرر تجارب وأخطاء ألحقت أفدح الأضرار بالنسيج الاجتماعي للمجتمع في العقود الماضية، فليس من العدل تكرار سياسات انتاج الفقر والبؤس والحرمان. (وللحديث بقية).

* أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء – عضو الحوار الوطني الشامل – رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

بطالة مقنعة ..!!

عامر الفائق

> أصبحت البطالة تنتشر بين موظفي القطاع العام وبشكل مهول ومخيف.. حيث أنه أصبح بإمكاننا أن نجد أن الموظفين الذين يقومون بالعمل الوظيفي الحكومي قليلون جدا بالمقارنة مع أسماء أو كشوفات مرتبات ومستحقات الموظفين الأخرى، وهذه الأسماء الموجودة في الكشوفات ما هي إلا أسماء موظفين هم ممن ركنوا على رف الإدارات الفاشلة أو المقصرة في عملها أو رف الاستغناء، وهو أي "الاستغناء" الذي نلمس بأنه سبب رئيسي ولدواع عامة وأحياناً سياسية سوء الإدارة لتلك القطاعات المهمة في الدولة ومفاصلها الرئيسية.. أيضا نجد أن مخرجات الجامعات والمعاهد تكلف الدولة الكثير من الأموال وتجعلها تواجه الكثير من الأعباء في عملية الاستيعاب للجدد، وإذا ما عرفنا ذلك فإن سؤالاً يبرز للذهن يجب أن يوجه لحكومة الوفاق الوطني مفاده: لماذا لا تولي الحكومة أمر البطالة المقنعة التي يعانيها موظفو عموم قطاعات الدولة بحيث يحسن استغلال وجودهم الوظيفي مقابل ما تنفقه الدولة لهم من مرتبات لأنهم وكما يبدو يعانون من نفس المعاناة التي يعانيها الموظفون الذين تلقى على كواهلهم مهمة تسيير الأعمال في هذه القطاعات ومشاكل الحياة وثقلها أسوة بزملائهم.

إن على حكومة الوفاق التعامل مع الأمر بعين المسؤولية والاستفادة من قدراتهم ومما يمكنهم أن يقدموه لوطنهم لأنهم بكل بساطة يستطيعون عمل الكثير من أجل وطنهم.

وجهة مطر

أحمد غراب

صندوق الجرع الدولي!

> ،، لا اتفق مع سعادة السفير الأميركي في قوله ان "الزيادة التي اقترح البنك الدولي إضافتها على المشتقات النفطية ورفضتها الحكومة يمكن أن تعود بفائدة كبيرة على الملايين من فقراء اليمن".

تجربة الشعب اليمني مع الجرع تثبت أن عدد الفقراء يزداد بعد كل جرعة كنا نتحدث عن واحد وخمسين بالمائة من اليمنيين تحت خط الفقر اليمن نتحدث عن ما بين ستين الى خمسة وسبعين بالمائة يعانون من الفقر المدقع وكنا نتمنى من الدول الكبرى والحكومة أن تبذل جهودها لمساعدة اليمن بطريقة فعالة تخرج فيها من إطار المساعدات المالية الزهيدة التي تقدمها ، هناك مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين على وشك ترحيلهم من الشقيقة السعودية في الأيام القادمة وهذا بحد ذاته سيضيف الكثير من الأعباء على اليمن.

كنا نتمنى أن نجد من أشقائنا في الخليج العربي ومن الدول الكبرى إن كانت فعلا جادة في مساعدة اليمن أن تسعى إلى اتخاذ قرار بتأجيل ترحيل العمال اليمنيين في هذا الوقت بالذات نعلم جيداً أن الأشقاء في الخليج بحاجة إلى أيادي عاملة وان الكثير ممن ينادون بترحيل العمالة اليمنية من السعودية إنما يسعون إلى تشغيل شركاتهم في استيراد العمالة من آسيا والحصول على عمولات من بعد كل عامل أوليس الجار القريب أولى من الغريب البعيد؟!

عودة سبعمائة ألف مغترب أو مليون أو أكثر ليس بالأمر السهل والاستعداد لهذا الأمر برفع أسعار المشتقات أو إنزال جرعة هو أشبه بمن يستجير من الرمضاء بالنار يفترض ان هناك جهوداً دبلوماسية مكثفة تحول دون تشريد هؤلاء العمال وتسعى إلى قوننة وضعهم وهذا يستدعي من الجارة السعودية ان تمنح فترة أكبر للمغتربين.

لاتعلم حكوماتنا الرشيدة أن المغترب يرفع عنها عبء خدمات عديدة من تشغيل ومسكن ومأكل وعلاج وتعليم وكهرباء ومياه وصرف صحي.

لانريد أن يكون دور القوى الإقليمية والدولية الكبرى محصورا على تقديم المساعدات الوقتية الزهيدة او دعم نصيحة البنك الدولي بالجرعة.

طابور العاطلين سيمتد والمواطن سيدفع ثمن غفلة الحكومة التي قد تجد نفسها مضطرة إلى جرعة بالتقسيط دون شعور الشعب كل هذا هو جزء من الحول الاقتصادي في ظل عدم قدرة اليمن على الاعتماد على ذاته وفي ظل الانقسام والتشرذم السياسي والطائفي الذي تعيشه المنطقة والذي امتدت موجته إلى اليمن.

لابد من رؤية جديدة وجادة للاستثمار، طالما ظل الجهاز الحكومي مترهلاً وكسيحاً والأداء الحكومي يزداد بيروقراطية فإن التقدم الوحيد الذي نحققه هو التقدم في العمر والعجز والفشل ينبغي خروج الإداء الحكومي من دائرة التوجيهات والإدارة بالتلفونات والمحاصصة في التعيينات وإبعاد العمل الحزبي عن الحكومي ونبذ الصراعات السياسية العقيمة والاهتمام بالاقتصاد بشكل عملي وواقعي.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

محمد عبد الباري الفتيح

يعني الإنسان.. يعني الشاعر

عبد الرحمن عبد الخالق

> الفتيح لم يعرف القنوط... ولا الهزيمة، وكيف لشاعر اختار طريق الانتصار لقضايا الناس الغلابى، ولعشق أرض وعَدتهُ يوماً أن تينع، أن يتلفَّع بالقنوط، وأن تتلبسه الهزيمة..

بين الفينة والأخرى أجد طائر الشوق يشدني إليه؛ إلى محمد عبد الباري الفتيح الإنسان الذي أحب، فنلتقي على طرفي حديث. أقول له: كيف أنت أستاذنا محمد؟.. أنا عبد الرحمن... فيجلجل صوته: أنا فدى أبوك.. يا أخي كم أنت عظيم!. هي تحية الفتيح مع الآخر، وبوابة حديثه، يقولها لك كأنه يخصك بها، فتجد نفسك تكبر معه وتكون أكثر قرباً من روحه الشفافة.

في زيارتي الأخيرة لتعز في أواخر أبريل، حرصت على الاتصال به مساءً. صوتٌ ودود مشحون بالدفء، يخفي شيئاً من الإنهاك هو الذي أجابني، ذاك صوت الفتيح الذى لا يُخطأ. قال لي: أنا مريض ولا أستطيع أن آتي إلى الفندق، فقلت له، أنا من سيأتي إليك أستاذي.. وكان أن ألتقينا اليوم الثاني لدقائق في معرض الكتاب، حاول خلالها أن يقفز على جدار مرض أنهكه، لكن وجهه المُتعب كان خانه، هو من يكره الخيانة والزيف.

سألته: كيف الأستاذ الفتيح؟.. هزَّ رأسه قائلاً: الحمد لله.. ونظر في اتجاه الأفق، وكأني به يردد مقطعاً من قصيدة قالها ذات معاناة:

(أيها الشاكي لمن تشتكيَ جور الزمن؟
ما رأيت من غير ثمن
حد قد نال المنى
لا تفكر بالرحيل..).

ومحمد عبد الباري الفتيح، لم يفكّر يوماً بالرحيل إلاّ الإنسان وإلى المقاصد النبيلة. الفتيح لم يعرف القنوط... ولا الهزيمة، وكيف لشاعر اختار طريق الانتصار لقضايا الناس الغلابى، ولعشّق أرض وعَدتهُ يوماً أن تينع، أن يتلَفَّع بالقنوط، وأن تتلبسه الهزيمة..

أمَّا اليأس عنده فحالة تَخَلّق وإبداع ثورة ضد الظلم والقهر.. يقول أبو مطر:

(قال المتيم بأرضه
ما يجبر الكسر جابر
غير ثورة اليأس في الناس
لما تموج في الشوارع
غضب وطوفان زوابع....).

الفتيح حالة إنسانية وشعرية غاية في العلو والسمو والعمق..

كم أنت إنسان..
كم أنت شاعر..
كم أنت جميل يا محمدنا الذي غادرتنا دون استئذان!.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388